

كويتي حورق

داد كاي بالاي نيوتيجادي

التاريخ: ٢٠١١/٣/١



جمهورية العراق

المحكمة الاتحادية العليا

عدد: ٢١ /تعدنية / ٢٠١١

مجلس اتنواب العراقي

مكتب دولة رئيس المجلس المحترم

ب/القرار ١٨٨/تعدنية / ٢٠١١

تعبئة طيبة

بشيرة اتي كنيتم المورق (ب/٢٧٢) المورق ٢٠١١/٢/١٧ .
تود ان تون ومن باب التوضيح ان طلب دولة رئيس الوزراء تصب في مضمونه على تفسير بعض
تصوص المصور المتعلقة بالهيئات المستقلة ، ولم تكن تلك متراصة حتى تلام بها دعوى ، وفي
خاتمة كتابه طلب من المحكمة الاتحادية العليا ممارسة دورها في الكشف عن مضمون المود
المستورية المتعلقة بالهيئات المستقلة ، وهذا يدع المحكمة اتي السذهب اتي جميع التصوص
المستورية المتعلقة بالموضوع لان هذه التصوص يفسر بعضها بعضا .

ومثل المحكمة الاتحادية العليا ان اُقرت طلبات مماثلة بدون دعوى ومنها طلب فضامة رئيس
الجمهورية بالتفسير بعض التصوص الدستورية المتعلقة بالتهساء
مدة (مجلس الرئاسة) . وطلب الفسر من دولة رئيس مجلس اتنواب عن تفسير
بعض المود المستورية المتعلقة بـ(هيئة الرئاسة) في مجلس اتنواب . وطلب الفسر تصب
على تحديدا ببدأ (الجلسة الاولى) لمجلس اتنواب في دورته العادية ، وطلبات اخرى لاجمال
ايراهها .

١- ان القرار رقم (٨٨/تعدنية / ٢٠١٠) المورق ٢٠١١/١/١٨ لمن كان مطلقا في مضمونه عن
القرار الذي اصدرته المحكمة الاتحادية العليا برقم (٢٢٨/ت/٢٠٠٦) اتي ٢٠٠٦/٦/٩ . حيث
ورد في القرار المورق ٢٠١١/١/١٨ العبارات التالية (وتسولي المرجعة اتي تدرابط
بها - الهيئة المستقلة - رسم السوسة العامة لها تود التدخل اتي قرارها وانواعها
وتشاورها الهامة لان هذه الجهات قد منحها المصور الاستقلال المالي والاداري لضمان حيادها
واستقلال قرارها وادراجها في مجال اختصاصاتها) . وهو نفس مضمون ما ورد اتي
القرار الصادر عن المحكمة الاتحادية العليا في عام ٢٠٠٦ ولا يخالف عنه الا في التعبير .
كما اوردت المحكمة الاتحادية العليا في قرارها الصادر في ٢٠١١/١/١٨ العبارات التالية (وتند
المحكمة الاتحادية العليا اذ امرامة تصوص المصور بربط بعض الهيئات المستقلة بمجلس

كوت ماري عيراق

داد كاي بالاي نيئيكيهائي

تاريخ: 2011/3/1



جمهورية العراق

المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٢١ / اتحادية / 2011

القرارات مجلس الوزراء بموجب اجراءات مراعاة هذه التصوص والتقدير بها ، ولكه تكليفا على استقلالية هذه الهيئات من القوانين المالية والامارية والمالية ، اما الهيئات التي اسم بانفسه المستور على ربطها بمجلس النواب او بمجلس الوزراء لان مرجعيتها يلزم ان تصدقها طبيعة المهام التي تقوم بها على وفق قانونها الذي يحدد هذه المهام.

وان الكشوف عن مضمون المادة (30-ا) من المستور الذي ورد ضمن القرار كان من مقتضياته ، لانه كما تقدم ان التصوص الدستورية يفسر بعضها البعض والذي يشير اليه اختصاص مجلس الوزراء بتخطيط وتفيذ السياسة العامة للدولة ، والخطط العامة ، والاشراف على عمل الوزارات والهيئات غير المرشحة بخلافة ، وان تلك الاشراف ايضاً باستقلالية عمل الهيئات المستقلة من القوانين المالية والامارية والمالية ، لان القرار الصادر قد انه في نهائيه على وجوب مراعاة الاستقلال المالي والاماري للهيئات المستقلة نصيبا لها مما يؤثر في استقلاليتها قراراتها واجراءاتها المالية مع الالتزام بمراعاة التصوص الدستورية والقانونية عند تعيين رؤساء هذه الهيئات سواء كانوا بدرجة وزير او من ذوي الدرجات الخاصة ، او دولها ، كما اشار القرار الى وجوب مراعاة ما نصت عليه القوانين التي تنظم عمل الهيئات المستقلة والتي تضمن لها الاستقلال في اداء مهامها دون أي تأثير- هذا ما ذهب اليه القرار .

التفضل بالاطلاع مع كلني للتقدير.

الرئيس

شعنت المصمود

عضو

اسواق الملاهي

مجلس الحكم

كردم طيه

عضو

كردم باهان

عضو

محمد صالح الثقفيدي

عضو

عبود الشبيبي

عضو

ميخائيل شمسون

حسين ابو الحسن